**ملخص البحث**

رائد نعيرات: رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية

معاذ عليوي: طالب دكتوارة جامعة نجم الدين أربكان

هدف البحث الى فحص دور مؤسسات التفكير ومدى فاعلية هذا الدور في رسم السياسات العامة لمؤسسات السلطة الفلسطينية، والى أي مدى ساهمت مؤسسات التفكير في ترشيد القرارات السياسية للسلطة الفلسطينية.

تمحورت مشكلة الدراسة في سؤالها الرئيسي، ما هي الأسباب التي قادت الى اضعاف دور مؤسسات التفكير في رسم وصنع السياسات العامة لللسلطة الفلسطينية، على الرغم من ان مؤسسات التفكير في المجتمع الفلسطيني كانت سابقة لوجود السلطة الفلسطينية.

افترض البحث ان مؤسسات التفكير دورها محدود في صنع السياسة العامة للسلطة الفلسطينية نتيجة لغياب الدولة واستقلالها وكذلك كونها مؤسسات حزبية.

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف طبيعة مراكز التفكير الفلسطيني ودورها، ومن ثم تحليل العوامل التي قادت الى محدودية تاثيرها في السياسات العامة لسلطة الفلسطينية.

خرج البحث بمجموعة من النتائج ومن ابرزها: محدودية الدور لمؤسسات التفكير الفلسطيني تعود الى طبيعة النظام السياسي الفلسطيني الناشئ والذي اعتمد في الأساس على اتفاقيات أوسلو وتقيداته، مما اثر على فاعلية السياسات، كان لغياب السيادة دور مهم في تحديد دور مؤسسات التفكير، كما ان اعتماد مؤسسات التفكير على المانحين زاد من تاثير المانحين في سياسات المؤسسات، وكذلك توجه اغلب المؤسسات الى العمل الشعبوي والخيري كان عاملا من العوامل التي اضعفت من دورها.

مصطلحات البحث: مؤسسات المجتمع المدني، مؤسسات التفكير، النظام السياسي الفلسطيني، السياسات العامة، السياسات التنموية.

**Abstract**

The research purpose is to examine the role of the Palestinian think tanks in shaping the general policies of the institutions of the Palestinian Authority, and to what extent the think tanks contributed to rationalizing the political decisions of the Palestinian Authority.

The problem of the study focused on its main question. What are the reasons that led to the weakening of the role of think tanks in shaping public policies of the Palestinian Authority?, Although the existence of the Palestinian Civil Society institutions were before the establishment of the Palestinian Authority and played major role in shaping Palestinian socio-political sphere.

The research assumes that the think tanks have a limited role in affecting the public policy of the Palestinian Authority as a result of the absence of the state and its independence, as well as being party institutions.

The research was based on the analytical descriptive approach, which described the nature and role of the Palestinian think tanks, and then analyzed the factors that led to their limited impact on the public policies of the Palestinian Authority.

The results of the research are a set of results, the most important of which are: The limited role of the Palestinian think tanks is due to the nature of the nascent Palestinian political system, which was based on the Oslo agreements and its limitations, which influenced the effectiveness of policies. The absence of sovereignty played an important role in weakening the role of think tanks.the increased donors role impact the Think –tanks policies, as well as the tendency of most institutions to work populist and charitable was a main factor that have weakened their role.

**Key words:**

Civil society organizations, think tanks, Palestinian political system, public policies, development policies

**مقدمة:**

كان لانتقال إدارة الدولة الحديثة من التحكم إلى الحكم والشراكة مع باقي فئات المجتمع مع بداية التسعينات من القرن الماضي أهمية كبرى لمؤسسات التفكير، حيث نجد أن مؤسسات التفكير باتت أحد الظواهر الدالة على مستوى رصانة وصوابية السياسات العامة لأي نظام سياسي.

تعتبر الحالة الفلسطينية ذات وضعية خاصة عند معالجة العلاقة بين مؤسسات التفكير والسياسات العامة وذلك نتيجة لعدة أسباب أبرزها: الوجود العملي لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني قبل وجود السلطة والتي اعتبرت الحالة الأصلية للمؤسسات، ولقد عملت هذه المؤسسات على رسم السياسات العامة للمجتمع الفلسطيني وللقوى السياسية وتوجيه بوصلة السياسات الفلسطينية سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع الاحتلال، أو ما له شأن بالسياسات التنموية والمجتمعية الفلسطينية.

أما الخصوصية الثانية تتبع من اتفاق أوسلو والذي بموجبه نشأت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والذي نجم عنها انبثاق مؤسسة التفكير (فافو) إلا أنها لم تحدث اختراقا في حالة العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية منذ بداية الصراع، ولم تستطع أن تحقق ما أستطاع أن تحققه مؤسسات التفكير، من خلال توفير الأرضية للمحادثات بين الطرفين.

الخاصية الثالثة والأخيرة للحالة الفلسطينية تكمن في حجم مؤسسات (الأنجوز) التي تشكلت في وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي اعتبرت بمثابة الذراع الثاني الذي تقوم عليه عمليه السلام.

إن توافر مثل تلك الخصائص ساهم بشكلٍ أو بأخر في تشكيل منظومة سياسية فكرية بحثية داخل المجتمع الفلسطيني مغايرةً تماماً لطبيعة الرؤى الفلسفية والبحثية القائمة في دول الجوار الأخرى، بسبب المعيقات والمصاعب التي تواجهها، وغياب حاضنة سياسية مستقلة داعمة لها في كافة الميادين، ممّا أدى إلى تشتيت دورها الرئيسي داخل مؤسسة صنع القرار الفلسطيني، بل غيابه في غالبية الأحيان عن التنفيذ وذلك نتيجةٍ حتمية لأن مراكز التفكير بدت اليوم في عالمنا المعاصر متطلباً أساسياً من متطلبات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية، بل أصبحت الطريق الأمن لإيصال المعرفة المتخصصة إلى صاحب القرار عن طريق ما تصدره المراكز من بحوث ودراسات ومؤتمرات وندوات ودراسات استطلاعية بما يضمن معرفة الواقع في إطار عملي واقعي.

فوجود المراكز وانتشارها يعد مؤشراً للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية، وعنواناً للتنمية ورسم السياسات وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية نحو نهوض الأمم وتقدم الشعوب بما يدعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات وتحقيق الاستراتيجيات.

**مشكلة الدراسة:**

على الرغم من أن مؤسسات المجتمع الفلسطيني سابقة لوجود السلطة الوطنية الفلسطينية من حيث التكوين والنشأة والعمل السياسي والتنموي، وكثرة عددها وقوتها المالية واحتوائها على كادر مميز بعد مجئ السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن تأثيرها في صنع السياسات العامة للسلطة الفلسطينية ما زال محدوداً، ومن هنا يبرز سؤال المشكلة الرئيس:

**ماهي الأسباب التي أدت إلى إضعاف دور مؤسسات التفكير في رسم وصنع السياسات العامة للسلطة الفلسطينية؟**

**أسئلة الدراسة:**

ما هي الطبيعة المميزة لمؤسسات التفكير في السلطة الوطنية الفلسطينية؟

ما هي أهم المجالات والبرامج مؤسسات الفكر الفلسطينية التي لعبت دوراً مهماً في التأثير على صناعة السياسة العامة؟

كيف ساهمت مؤسسات التفكير في لعب دور مؤثر في صنع السياسات العامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية؟

ما هي المشكلات الذاتية والموضوعية التي واجهت مؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية؟

**فرضيات الدراسة:**

الفرضية الأولى: لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في صنع السياسات العامة، ولكن دورها كمؤسسات تفكير بقي محدوداً إذا ما قورن بإمكانياتها وقدراتها التي تمتلكها في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية.

الفرضيات الثانية: تمتلك مؤسسات التفكير في فلسطين موارد وإمكانيات علمية وعملية ضخمة جداً لكن مساهمتها في بلورة رؤى فكرية وإستراتيجية بالتعاون مع صانع القرار الفلسطيني، تبقى محدودة جداً بل في غالبية الأحيان لا يستعان بها ولا يؤخذ برأيها.

الفرضية الثالثة: غياب الدولة، وغياب الحاجة إلى مؤسسات التفكير واقتصارها على القيادات السياسية أدى إلى تحولها لمراكز فاقدة للاستقلالية وتابعة لسياسيات الدولة أو أحزاب معينة.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث بشكل عام إلى التركيز على أداء مؤسسات التفكير وفاعليتها في رسم السياسات العامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، لاسيما وإنها تعرضت على مدار عقودٍ مضت للتهميش وعدم الاهتمام الكافي من قبل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، مما جعل دورها ضعيفاً وهامشياً ولا يرتقي للدور العملي المؤسساتي مقارنة بدور مؤسسات التفكير في دول العالم المتقدمة والتي تحرص على أن يتخطى دورها البُعد الرسمي أو الشكلي إلى البعد العملي البناءّ الذي يسهم في تطوير ذاتيتها نحو التعاون الوثيق مع كافة الجهات الرسمية والغير رسمية داخل أبنية المجتمع وذلك من خلال:

* التعريف بالطبيعة العامة لمؤسسات التفكير في فلسطين، دراسة محددات العلاقة بينها وبين مؤسسات صنع السياسة العامة.
* دراسة نمطية العلاقة التبادلية والدور التفاعلي التأثيري لمؤسسات التفكير في صنع السياسات العامة، وإلى أي مدى ساهمت المؤسسة التفكيرية في بناء نماذج فكرية ناجحة أسهمت في تعزيز الدور المؤسساتي للسلطة الوطنية الفلسطينية.
* قراءة المشكلات التي أعاقت مسيرة مؤسسات التفكير في فلسطين من خلال دراسة البيئة الذاتية والموضوعية وتقديم أرقام وإحصائيات تبرهن نواتج الخلل داخل تلك المؤسسات.
* تقديم تصورات علمية وعملية عبر تبني إستراتيجيات وخطط تطويرية لصياغة نموذج مؤسساتي تفكيري يحاكي النموذج الغربي بهدف الإسهام في تنمية وتطوير البيئة الداخلية لمؤسسات صنع السياسة العامة داخل فلسطين.

**منهج الدراسة:**

تتنوع الدراسة في منهجيتها عدة مناهجٍ علمية لعل أهمها:

**المنهج الوصفي:** تهدف الدراسة إلى الوصف العام لمراكز الأبحاث في فلسطين ودورها في التأثير على منظومة السياسات العامة داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث طبيعة البناء الوظيفي لتلك المراكز ومجالاتها ووظائفها وودرها التاثيري في صياغة منظومة سياسية شاملة للبناء المؤسساتي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

**المنهج التحليلي:** تحليل الأدوار التأثيرية لتلك المراكز من حيث العلاقات التبادلية فيما بينها، ودورها المباشر في صياغة المنظومة الفكرية بهدف خلق نموذج تنموي داخل مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية مقارنة بالأنظمة الفكرية السابقة، وتحليل العوامل التي أدت لتراجع الدور العام لتلك المؤسسات داخل البيئة الفلسطينية مع تقديم تصورات وبدائل علمية وعملية تهدف للنهوض بالمراكز البحثية حتى تكون قادرة على تقديم رؤى عملية وعلمية واضحة لمنظومة السياسة العامة الفلسطينية.

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي**

**المبحث الأول: المفاهيم ذات العلاقة بمؤسسات التفكير**

**أولاً: مفهوم مؤسسات التفكير**

قبل تقديم تعريف شامل لمؤسسات التفكير لابد من توضيح إشكالية مهمة جداً، إلا وهي أن هناك فرقاً شاسعاً بين مؤسسات التفكير والبحث العلمي، والأخيرة تعد وسيلة يستخدمها الباحث للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق بغرض إكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلاً، على أن يتبع في هذا الفحص الاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي واختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع البيانات.[[1]](#footnote-1)

**تعريف مؤسسات التفكير وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:**

منظمات ملتزمة، وبصورة دورية بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة، تشكل هذه المنظمات جسراً يربط بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة.[[2]](#footnote-2)

**أما مؤسسة راند للابحاث فقد عرفت مؤسسات التفكير بأنها:**

تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة، وهي تقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة، وخاصة في المجالات التكنولوجية والسياسية والاستراتيجية أو مايتعلق بالتسلح.[[3]](#footnote-3)

فضلاً عن ذلك عرف (جيمس ماك جين) أحد خبراء معهد بحوث السياسات أن المراكز البحثية ليست فقط لتزويد بالمعلومات وإنما يستعان لوضع وتقرير أجندة السياسات أيّ أن وظيفتها تنحصر في صناعة القرار السياسي.[[4]](#footnote-4)

يتضح مما سبق بأن مؤسسات التفكير عبارة عن مؤسسات بحثية هدفها إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة، وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار.[[5]](#footnote-5)

**ثانياً: السياسة العامة**

تعددت مفاهيم السياسة العامة بسبب اختلاف وجهات النظر بين المفكرين وسنبرز أهم التعاريف المتعلقة بالسياسة العامة:

كارل فريديرك: بأنها برنامج عمل مقترح لشخص، أو جماعة أو الحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود.[[6]](#footnote-6)

جميس أندرسون: بأنها برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع.[[7]](#footnote-7)

دافيد استون: توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية.[[8]](#footnote-8)

تتفق جميع التعريفات على أن السياسة العامة برنامج عمل إما أن يقدم لفرد، أو جماعة، في سبيل مواجهة قضية أو مشكلة ما، لكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن بيئة السياسة العامة قد تأخذ طابعين احدهما ديكتاتوري يمارس عنصر القوة والهيمنة في سبيل الوصول إلى مكانة اجتماعية داخل المجتمع، والأخر ديمقراطي يستخدم أساليب ووسائل مشروعة لكنها غامضة من حيث التنفيذ والممارسة مثلاً من يجوز على ماذا؟ ومتى وكيف؟

**ثالثاً: أهمية مؤسسات الفكر**

تنبع أهمية مؤسسات التفكير من أهمية الدور الذي تلعبه في التأثير على عملية اتخاذ القرار أو على صنَاع القرار، وكذلك في رسم السياسة العامة، ومن هنا فبالإمكان النظر لأهميتها حسب التالي:

**أولاً:** توليد أفكار وخيارات مبتكرة، حيث تسعى مراكز التفكير إلى توليد أفكار جديدة يكون شانها تغير في المصالح القومية للدول، والتأثير في ترتيب الأولويات، وتوفير خرائط للعمل، وحشد التحالفات السياسية والبيروقراطية، وتشكيل حملات الانتخابات الرئاسية، مع الأخذ بعين الاعتبار إن مثل تلك الأفكار تمثل روح الإبداع والابتكار للمؤسسة التي تعمل بداخلها، لأنها تمثل أفاق مستقبلية بعيدة المدى.[[9]](#footnote-9)

**ثانياً:** تأمين مجموعة من الاختصاصيين ذوي الخبرة والكفاءة، وتكمن أهمية هذه النقطة عموماً في تقديم الخدمات الاستشارية التي تقدمها مراكز الدراسات والتي تأخذ أشكالاً عدة أهمها.[[10]](#footnote-10)

**ثالثاً:** تكليف فرق بحثية لتقييم قضايا حساسة أو موضوع جدل نقاش، ويتمثل ذلك في ممارسة الدبلوماسية كأن يرسل بعض الخبراء والأكاديميين العاملين في مراكز الأكاديمية الأبحاث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، إما لمعرفة طبيعة التسوية القائمة، أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة، ويكون ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، أو بشكل معلن أو في مسار موازي، كما حصل على سبيل المثال في المرحلة السرية لما قبل الوصول إلى اتفاق أوسلو، حيث قام (تيد لارسون) رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في النرويج وبشكل سري.[[11]](#footnote-11)

**رابعاً:** الإطلاع على أحدث المعلومات والأطروحات السياسية أو بناء العلاقات، حيث يتم في هذا النطاق الإطلاع على أحدث المعلومات يستلزم مرافقة خبراء هذه المراكز لكبار المسؤولين سواء تمثل ذلك في الزيارات الرسمية للدول كمستشارين خبراء في قضايا معينة موضوع النقاش، أو في كثير من الأحيان يتم اختيار أو تكليف بعض الخبراء في هذه المراكز البحثية للعمل في مناصب حكومية عليا مثل وزراء أو مستشارين للقيادة السياسية أو سفراء ودبلوماسين وغير ذلك.[[12]](#footnote-12)

**خامساً:** تثقيف المواطنين: تساعد مؤسسات الفكر بالتعاون مع النخب العلمية في إثراء الثقافة المدنية للجمهور عن طريق تعريف المواطن بطبيعة العالم الذي نعيش فيه، في ظل تزايد وتيرة العولمة وتسارعها في كافة الأقطار والنواحي، وما تتركه من آثار سلبية وإيجابية في شتى المناطق والمجالات، فضلاً عن اندماج العالم وترابطه مع بعضه البعض نتيجة مطلبية وأساسية ملحَة فرضتها طبيعة الحياة اليومية سواء من خلال السفر والتنقل اليومي طلباً للعيش، أو نتيجة لتبادل الثقافات وما ينبثق عنها من تلاقح ثقافي حضاري فرضته البيئة المعاصرة.

**رابعاً: أهداف مؤسسات الفكر.**

تتعدد أهداف مؤسسات التفكير تبعاً لمنهجية المؤسسة الفكرية القائمة، وميثاقها، ودستورها الأساسي الذي تتشكل منه، وعضوية الشخوص المنضمين للمؤسسة، والذين يشكلون نقطة انطلاق رئيسية في بناء المؤسسة والارتقاء بها إلى سلمّ التطور العلمي والفكري، وتتنوع أهداف مؤسسات التفكير في عوالمنا العربية تبعاً للنقاط التالية التي سأذكرها الآن، مفصلاً إياها بطريقة أكثر علمية لعل أهمها:

**أولاً:** دعم صنّاع القرار: حيث يحتاج رجل الدولة وصانع القرار لمن يبلور له الخيارات، ويوضح له السياسات، ويفصّل له القضايا بشكل دقيق وعلمي، لذلك فإن الكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في العالم تعتمد على مراكز بحثية وخبراتها ودراساتها، وفي كثير من الأحيان عدت تلك المراكز هيئة استشارية لتلك الجهة أو لذاك الجهاز الحكومي.[[13]](#footnote-13)

**ثانياً:** تجسير الفجوة مابين المعرفة والتطبيق، والمساعدة في إعداد الأجندات السياسية (Policy Agenda)، وتطوير الحياة المعرفية في الوسط العام، فعادة ما تستقطب مراكز الأبحاث ذوي الأهتمام والخبرة من أجل تطوير مرافق الحياة الفكرية والمعرفية، عن طريق أنشطتها الثقافية ومنابرها الإعلامية المختلفة، وتقوم هذه المراكز برفد الساحة بالمعلومات الجديدة الموثقة، وبالتحليل العلمي الرصين، كما تبلو أفاق المستقبل وتوضحّ الغامض من القضايا والأمور.[[14]](#footnote-14)

**ثالثاً**: أداة اتصال بين صانع القرار والشعب: حيث تعدّ مراكز التفكير قناة اتصال فعالة يستخدم من خلالها إرسال رسائل سياسية إلى الشعب. كما تستعمل للتعبير عن مواقف إستباقية تتخذها بعض الأطراف من قضايا جدلية أو أزمات سياسية.[[15]](#footnote-15)

**رابعاً:** متابعة أحدث الدراسات، وترجمة منشورات ومؤلفات تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى خاصة الدول التي تكون موضع إهتمام خاص.[[16]](#footnote-16)

**خامساً:** تقديم الاستشارات والإرشادات لصنّاع القرار من خلال معرفة الأولويات والمستجدات العاجلة والفورية، وإعداد البحوث العلمية والتطبيقية الميدانية واستطلاعات الرأي.[[17]](#footnote-17)

وفي ضوء ذلك لم تعد مراكز الأبحاث في المجتمعات الغربية دوراً ثانوياً، وإنما بات دوراً أساسياً في رسم السياسات، وفي ترشيد عملية إتخاذ القرار.[[18]](#footnote-18)

**رابعاً: أنواع مراكز الفكر.**

إن تنوع وتعدد مراكز الدراسات والأبحاث يعتمد على طبيعة اختلاف المعايير والأسس التي تصنف في ضوئها هذه المراكز، وفيما يلي تحديد أنواع وأصناف مراكز الدراسات والأبحاث مع تحديد طبيعة المعايير التي صنفت في ضوئها.

**أولاً: المراكز البحثية ذات النفع العام.**

يتمثل هذا النوع من المراكز البحثية بعدم إرتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي إلى القطاع الحكومي، وفي نفس الوقت لا ينتمي كلياً إلى القطاع الخاص، ولا يسعى إلى العائد الربحي، ويحمل استقلالية قانونية وإدارية ومالية، وبالتالي يمتاز بالاستقلالية.[[19]](#footnote-19) ومن أمثلة هذا النوع من المراكز على الصعيد الدولي معهد بروكنجز في أمريكا، ومعهد الدراسات، وعلى الصعيد العربي مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

**ثانياً: مراكز الأبحاث وفق الاتجاه السياسي والإيديولوجي.**

تصنف مراكز الأبحاث في بعض الدول وفقاً للاتجاهات السياسية والأيدلوجية، أو طبيعة الارتباط السياسي الحزبي لها.[[20]](#footnote-20) مثل المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي، أو المراكز البحثية ذات الاتجاه الاشتراكي، أو المستقلة وغير المستقلة.

**ثالثاً: تصنيف مراكز الابحاث وفقاً لمعيار الاستقلالية.**

تصنف برامج الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الفكر في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط والاستقلالية على الشكل التالي:[[21]](#footnote-21)

1. المراكز البحثية المستقلة: يقصد بها إستقلالية ذاتية للمؤسسة من ناحية أنشطتها وبرامجها، وتمويلها من الحكومات أو جماعات المصالح.
2. المراكز البحثية شبه المستقلة: هي المراكز التي تكون مستقلة عن الحكومة، لكنها في الوقت ذاته تزود جماعات المصالح مثل النقابات بالتمويل اللازم، وتؤثر بشكل ملحوظ في أنشطة وبرامج هذه المراكز.
3. المراكز الجامعية: هي عبارة عن مراكز تعنى بأبحاث السياسات العامة، وتكون مرتبطة بجامعة ما.
4. مراكز أبحاث الأحزاب السياسية: هي المراكز التي ترتبط بأحزاب سياسية بصورة رسمية مثل الحزب الديمقراطي او الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية.
5. مراكز الأبحاث الحكومية: هي مراكز الأبحاث التي تمول بشكل حصري من منح وعقود حكومية ولكن لا تكون جزءً من بنيتها الهيكلية.

خلاصةً لماسبق إن هذا التنوع والتعدد في تصنيف مراكز الأبحاث لا يشكل عادة نقطة ضعف أو أرباك، وإنما تنوعاً يستفيد منه الباحثين والمهتمين ما يناسب حاجاتهم ومتطلباتهم.[[22]](#footnote-22)

**المبحث الثاني: مؤسسات التفكير في فلسطين: البيئة التاريخية، المجالات، البرامج.**

**البيئة التاريخية لمؤسسات التفكير في فلسطين**

**المرحلة الأولى: البيئة التاريخية لمؤسسات التفكير قبل توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م**

عند الحديث عن البيئة التاريخية لمؤسسات التفكير قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية تحديداً قبل توقيع أتفاق أوسلو أعتمد في بدايته على المفكرين والسياسيين البارزين، ومن ثم تأسست المراكز الفكرية تباعاً بمختلف ألوانها وأنواعها. في هذا الإطار كان الدافع إلى تأسيس مراكز التفكير الفلسطينية هو الرد على الكتابّ الصهاينة في أوروبا وأمريكا، والرد على أسئلة النكبة، والإسهام في تطوير أفكار حركة التحرر الوطني الفلسطيني وطرائق كفاحها، والعمل في الميدان السياسي العالمي من خلال إعداد أوراق بحثية ذات مستوى علمي جيد من أجل تقديمها في المؤتمرات الدولية، فضلاً عن مواجهة الإعلام الغربي المؤيد "لإسرائيل"، ودحض الرواية الصهيونية عن فلسطين وتاريخها القديم.[[23]](#footnote-23)

هذا من الناحية النظرية السياسية أما من الناحية العملية فقد تشكلّ أول مركز فلسطيني للأبحاث عام 1965م، بقرار من اللجنة الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعد وقتٍ قصير من إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية في أيار عام 1964م.[[24]](#footnote-24) إلى جانب تأسيس مركز الأبحاث فقد صدر في العام 1968م، قرارا صادراً عن المجلس الوطني الفلسطيني بتأسيس مركز التخطيط الفلسطيني كمركز تابع لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بهدف مساعدة أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرهم من القيادات الفلسطينية في مجال التخطيط للسياسات الفلسطينية وفي عمليات اتخاذ القرار الفلسطيني.[[25]](#footnote-25)

منذ تأسيس مركز التخطيط الفلسطيني عام 1982 كان يسير بوتيرةٍ فعالة، إلى أن تم تدميره عام 1982م عقب اجتياح القوات الإسرائيلية لمدينة بيروت في لبنان، مما أدى إلى تدميره وإستشهاد وجرح عدد من العاملين بداخله إلى أن تم تأسيسه في تونس عام 1985، ثم تم نقله عام 1994م إلى أرض الوطن حيث تمت إعادة تأسيسه في مدينة غزة.

مع تصاعد الانتفاضة الأولى عام 1987 تميزت مراكز التفكير الفلسطينية بمرحلة جديدة، خلقت طابعاً تنموياً جديداً تمركز حول إعطاء الأولوية للدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني خاصةً ضد الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي.علينا إلا ننسى نقطة مهمة جداً في منتصف الثمانينات قيام المنظمات الخيرية الإسلامية دوراً جديداً إلى جانب مؤسسات الفكر الفلسطينية، مما خلق حالةً من التداخل بين تلك المؤسسات، مما أدى إلى تشتت جهودها وأدوراها العملية على أرض الواقع، فضلاً عن ضياع الهدف والمقصد لتلك المؤسسات.

**المرحلة الثانية: البيئة التاريخية لمؤسسات التفكير الفلسطينية بعد عام 1993م**

بعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وعودتها إلى أرض الوطن، وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، بدأت تنشأ مراكز التفكير الفلسطينية بشكلٍ كبير بمختلف توجهاتها السياسية، ووفق دليل مجلس البحث العلمي في قطاع غزة التابع لوزارة التربية والتعليم العالي، فإن عدد مراكز الأبحاث والجمعيات الخاصة بلغ (59) مركزاً، بينما يوجد في الضفة الغربية والقدس (33) مركزاً، غالبيتها تهتم بالشؤون السياسية والإستراتيجية إلى جانب مراكز الأبحاث والمجلات العلمية في الجامعات والمعاهد التعليمية، وكذلك المراكز البحثية التابعة للأحزاب والفصائل الفلسطينية والمراكز الرسمية التابعة للمؤسسات الحكومية.[[26]](#footnote-26)

ولكن مع نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية أخذت مراكز الأبحاث طابعاً جدلياً حيثُ انطوت على جدليات أهمها: غياب الدولة وانتفاء مفهوم الاستقلالية، وضعف التمويل الخارجي المشروط في معظمه والذي حولها كنتيجة نهائية لمجرد مؤسسات رضائية تلبي رضا الممول الخارجي، على حساب برامجها وفعالياتها وأنشطتها التي تستوجب فعلاً أن تكون قريبة من المجتمع الفلسطيني وتلبي طموحه في بناء مؤسسات تنموية مستقلة تكون رافدةً له في كافة المجالات، وطريقاً لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

**مجالات مؤسسات التفكير في فلسطين:**

تتنوع مجالات مؤسسات التفكير داخل المجتمع الفلسطيني تبعاً لرؤية المؤسسة القائمة والهدف الذي أنشئت من أجله، ودرجة الإستقلالية، وتوافر البعُد المادي المتاح لها، ومن أهم مجالات مؤسسات التفكير ما يلي:

**أولاً المجال الثقافي والاجتماعي والتعليمي:**

1. **المجال الثقافي:** يشمل عدداً من المؤسسات والمراكز البحثية التي تعمل على نشر الثقافة مع التركيز بشكل خاص على الهوية الفلسطينية، وعلى نشر ثقافة السلام والحوار الثقافي بين جميع أفراد المجتمع، ولعل المراكز الثقافية في هذا النطاق واضحة تماماً لعل أهمها: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي والتي تهدف إلى حماية وتعزيز التراث الثقافي الفلسطيني من خلال التعليم، والبحوث، وتبادل البرامج، إلى جانب ذلك مؤسسة عبد المحسن قطان والتي تهدف بالأساس إلى التساؤل والأبداع والبحث وإنتاج المعرفة، حيث تمتاز بالعطاء والشفافية والاتقان.
2. **المساعدات والتنمية الاجتماعية**: ودور مراكز التفكير هنا ينتقل من البُعد الإنساني القائم على المساعدة إلى البُعد العملي القائم على إجراء البحوث العملية في قياس تلك الحالات سواء تعلق منها بالفقر، البطالة، المخدرات، وغيرها من المؤشرات الإحصائية حتى تكون قادرةً فعلاً على نقل الصورة العلمية والعملية إلى المؤسسات المختصة أو ذات الشأن من أجل رسم الخطة اللازمة لمعالجة تلك الظاهرة حتى لا تتفاقم مرة أخرى داخل المجتمع، ولعل أهم المراكز البحثية العاملة في هذا المجال مركز الإرشاد الفلسطيني، ومركز القدس للخدمات الاجتماعية.

**ج. التعليم:** يوجد في فلسطين مؤسستان تعليميتان الأولى وزارة التربية والتعليم والذي تهتم في العادة في الأمور التعليمية والإدارية، إلى جانب وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي التي تهتم بشكل رئيسي في البحث العلمي على اعتبار أنه يشكل مرحلة مهمة في عملية التطور التعليمي داخل الحياة التعليمية الأكاديمية، فضلاً عن مراكز الأبحاث العلمية داخل الجامعات.

**ثانياً: المجال السياسي:**

1. حقوق الإنسان والديمقراطية والحكومة: يتضمن عدد كبير من مؤسسات التفكير العاملة في مجال المساعدة القانونية مثل( مؤسسة الضمير، ومركز القدس للمساعدة القانونية، وغيرها إلى جانب مراكز الأبحاث العاملة في مجال الدعوة والمناصرة( مؤسسة الحق، مركز الحريات، مؤسسات مفتاح). فضلاً عن المبادرات البحثية والتدريبية مثل مؤسسة مواطن، ومؤسسة بديل، ومركز مساواة.[[27]](#footnote-27)
2. صنُع السلام: يكون مجال تأثيرها بشكل معمق في المجال الديمقراطي، والمبادرات الشبابية مثل مؤسسة بانوراما، مؤسسة الرؤية الفلسطينية.[[28]](#footnote-28)

**ثالثاً: المجال البيئي**

1. الطاقة: تهتم مراكز الأبحاث العاملة في هذا النطاق بتطوير أنظمة الطاقة من خلال دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع والتدريب في مجال الطاقة التقليدية المتجددة، وإدارة الطاقة، وترشيد استهلاك الطاقة، ومن أهم المراكز العلمية العاملة في هذا المجال مركز بحوث الطاقة في جامعة النجاح الوطنية.[[29]](#footnote-29) إلى جانب بحوث الطاقة في جامعة النجاح الوطنية تتوافر العديد من المراكز البحثية منها وحدة الأبحاث البيئية والطاقة المتجددة في جامعة الخليل.[[30]](#footnote-30)
2. الزراعة: تساهم جميع المراكز الزراعية بعموميتها في ووضع الخطط الإستراتيجية وإعداد دراسات علمية في هذا المجال ومن أهم تلك المراكز: مركز معاً الذي يعمل على تقديم أساليب زراعية مبتكرة، ومركز الإرشاد الزراعي والتدريب في جامعة الخليل.[[31]](#footnote-31)

**رابعاً: المجال الصحي**

تلعب مراكز التفكير في المجال الصحي دوراً هاماً من حيث الاستفادة من الأطروحات العلمية لطلبة الماجستير في الجامعات الفلسطينية، خاصةً خريجي كلية الصحة العامة،حيثُ تم اختيار 17 أطروحة في الصحة العامة في مجال العوامل المسببة والناتجة عن مرض السكري وكيفية إداراته للحد والتقليل من مضاعفاته، كما التعرض للأبحاث الخاصة بالتدخين وتلوث الماء والغذاء، وتغذية الطفل وصحة المرأة، وزواج الأقارب.[[32]](#footnote-32)

فضلاً عن الاستفادة العلمية من الأطروحات الجامعية بالتعاون مع المراكز البحثية الفلسطينية، هناك تعاون في مجال الصحة العامة مابين مراكز الأبحاث ومعاهد الصحة العامة في تأليف الكتب العلمية تمهيداً للإستفادة منها في الحقل الصحي ولعل الأمثلة في ذلك (كتاب الصحة العامة في فلسطين: الإمكانيات والتحديات). إلى جانب عقد مؤتمرات ندوات علمية يستفاد من مخرجاتها في تطوير القطاع الصحي الفلسطيني منها (أولويات في أبحاث الصحةّ) تم عقده في جامعة النجاح الوطنية بالتعاون مع معهد الصحة العامة في سويسرا "بازل" بهدف تطوير القطاع الصحي الفلسطيني.[[33]](#footnote-33)

**برامج مؤسسات التفكير في فلسطين:**

في هذه النقطة يُمكن بشكل مباشر عن برامج مراكز التفكير في فلسطين، أي عن الأنشطة والفعاليات وحصرها في ثلاث موضوعاتٍ فقط تبعاً لرؤية المركز، أهدافه، وطبيعة الحالة الفلسطينية الراهنة، وما تمر به من خصوصية معينة نظراً لكونها تقع تحت الإحتلال الإسرائيلي من جانب، من جانبٍ أخر حالة التشطي والإنقسام الفلسطيني الذي تتطلب دراسته خلق مساحات شاسعة له من قبل العديد من المراكز البحثية سواء على شكل ندوات، أو مؤتمرات بحثية.

**أولاً: البرنامج السياسي**

يعتبر إحدى البرامج الرئيسية التي تقدمها مراكز الفكر داخل المجتمع الفلسطيني، حيثُ يهدفُ في العادة إلى تقديم تصورات عملية وواقعية للحالة السياسية الفلسطينية خاصة على صعيد إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية، ومنح الحريات بعيداً عن مصادرة الرأي والرأي الآخر. مع الأخذ بعين الاعتبار أن المراكز الفكرية الفلسطينية في هذا النطاق تسعى إلى عرض برامجها بطريقة موضوعية بعيداً عن التحزب حتى تكون قادرة على إنجاز برامجها بطريقة علمية، وإيصال رسائلها للكل الفلسطيني دون استثناء طرف على حساب طرف آخر.

ينقسم البرنامج السياسي في هذا النطاق إلى قسمين رئيسين أهمهما:

1. الوحدة الوطنية:

يقع على عاتق المراكز البحثية في هذا النطاق تحقيق تقارب وحدودي وطني فلسطيني بين جميع أبناء الشعب الفلسطيني، وهذا لن يكون إلا عبر خلق برامج وأنشطة جادة لإنجاز الوحدة الفلسطينية، وإنهاء ملف الانقسام الفلسطيني، من خلال تقديم أطروحات علمية تلامس الواقع الفلسطيني، بعيداً عن الشعارات الحزبية التي لا تفيد إلا أصحابها، وتعطل مسارات حياة الشعوب بإكملها. وعلى هذه المراكز أن تعمل على صياغة برنامج وحدودي يتفق عليه الكل الفلسطيني في تحقيق أهدافه وذاتيته من خلال دعوة الأكاديميين والمثقفين وصناعً القرار وأصحاب الخبرات ذات العلاقة بالشأن والاستماع إلى أرائهم ومناقشتها، واستخلاص المقارنة الأكثر واقعية وفعالية، ووضع برنامج مشترك يتفق عليه جميع الأطراف. مع الأخذ بعين الاعتبار في هذا النطاق منذ تأسيس مركز مسارات تأسيسه ل14 مؤتمراً، و260 ندوة وورشة عمل فضلاً عن مشاركة موظفيه كمتحدثين في 57 ندوة ومؤتمراً، وأنتج 345 ورقة مابين تقدير موقف وتحليل سياسات ودراسات وورقة مؤتمر، و39 إصداراً مطبوعاً.[[34]](#footnote-34)

ب\_ الحريات

يتطلب من مراكز التفكير في هذا النطاق السعي الدؤوب إلى خلق مناخ ملائم لبناء بيئة مناسبة، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تكوين برامج تتناسب مع الحالة الفلسطينية والظروف التي تعايشها. حيث تعد الحريات مكون هام من مكونات بناء التعددية داخل المجتمع الفلسطيني.

**ثانياً: البرنامج الاجتماعي**

لا تكتفي مراكز الفكر الفلسطينية بتركيز برامجها على بعد معين بل تسعى إلى تنظيم برامجها بما يتناسب واقع الحالة الفلسطينية، وهذا يختلف من مركز إلى أخر حسب الرؤية والغاية والهدف والمجال. في هذا الإطار سنتحدث عن مجالين مهمين من مجالات البرنامج الاجتماعي أهمهما:

أ\_ حقوق الإنسان

تسعى المراكز البحثية في هذا النطاق إلى نشر الوعي بحقوق الانسان وبناء قدرات المجتمع، من خلال وحدتي التدريب والاتصال المجتمعي ووحدة المساعدة القانونية. إلى جانب ذلك حيث تسعى إلى عقد الدورات التدريبية، وورش العمل حيث يتم طرح قضايا تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل متعمق والخروج بتوصيات محددة ليتم متابعتها مع صنّاع القرار.

علاوة على ماسبق تسعى مراكز الفكر في هذا الاطار تنظيم برنامج الجمهور وهو عبارة عن برنامج يتضمن عقد سلسلة لقاءات يتم فيها استضافة شخصيات عامة وممثلين عن السلطة الفلسطينية، والمجلس التشريعي والحكومات المحلية، مؤسسات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ويتم نقاشها بشكل مباشر وغير مباشر، ويشكل هذا البرنامج مبادرة هامة لكونه يشجع على المشاركة الشعبية في صنع القرار والمساءلة والمحاسبة.[[35]](#footnote-35)\*

ب\_ المرأة

تهدف مراكز الفكر عبر برامجها الاجتماعية إلى تعزيز دور المرأة الفلسطينية علمياً وميدانياً من خلال أنشطة ومبادرات تنفذها سنوياً أو شهرياً أو أسبوعياً، وفقاً للرؤية والهدف الذي يسعى إليه المركز.

فالمراكز الفكرية في هذا النطاق تعمل على إشراك المرأة الفلسطينية من خلال تنفيذ أنشطة سواء تمثل ذلك بعقد ندوات، مؤتمرات، أو حورات علمية خاصة فيما يتعلق بالحوار الفلسطيني، والمصالحة المجتمعية.

**ثالثاً: البرنامج الثقافي التنموي**

إلى جانب البرامج السياسية والاجتماعية، تسعى مراكز الأبحاث إلى عقد برامج تنموية ثقافية في مجالات مختلفة بهدف تعزيز الانتماء للوطن، وتأصيل للهوية الشخصية. ومن أهم البرامج الثقافية والتنموية التي تمارسها مراكز الفكر داخل فلسطين ما يلي:

1. برنامج الابحاث والمعلومات: تسعى مراكز الفكر الفلسطينية في هذا النطاق إلى نشر الابحاث وزيادة الوعي لدى المجتمع الفلسطيني من خلال عقد ندوات، مؤتمرات، حلقات نقاش، إصدار مجلات تنموية، وترجمة الدراسات الاستراتيجية في مجالات ذات الاهتمام بالشأن الفلسطيني، وفتح قنوات إتصال مع مراكز بحثية في الجامعات الفلسطينية، أو التركيز على مجالات أخرى مثل المجال الاجتماعي، سوق العمل، سياسات معالجة الفقر، رأس المال الاجتماعي، سياسات تطوير الاستثمار مثل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس).
2. برنامج تدريب وتمكين الشباب: تهدف مراكز الفكر الفلسطينية بالدرجة الأولى إلى تدريب الشباب من خلال برامج تدريبية متنوعة ذات علاقة مباشرة مع تخصصاتهم، أو تستهدف مشروعهم الوطني الفلسطيني، وتستهدف شريحة خريجي الجامعات الفلسطينية بإعتبارهم الفئة الأكثر إهتماما بالتدريب والبحث العلمي، أو المشاركة في محاضرات، وندوات خارجية.

من أهم البرامج العلمية في هذا النطاق برنامج التفكير الاستراتيجي وإعداد السياسات العامة الذي نفذه مركز مدار والذي يهدف إلى تفعيل عنصر الشباب في الواقع الفلسطيني من خلال استحضار طاقاتهم الفكرية وبلورتها عملياً من خلال المشاركة في برامج نوعية يكون هدفها الاساسي تنمية الطاقات الفلسطينية المستقبلة في كيفية بلورة رؤى سياسية واقعية وعلمية في ضوء الاستفادة من الخبرات العلمية الموجودة.[[36]](#footnote-36)\*

ج. برنامج إصلاح السياسات العامة: تأخذ مراكز الفكر الفلسطينية على عاتقها تقديم رؤى علمية وعملية في برنامج إصلاح السياسات العامة من خلال تقديم أوراق علمية لصانع القرار الفلسطيني، بهدف التعاون الفعال فيما بينها وبين مؤسسات السلطة الفلسطينية في سبيل دعم عملية الاصلاح المؤسساتي.

**المبحث الثالث: مؤسسات التفكير من وجهة نظر السياسة العامة**

**أولاً: دور مراكز الفكر في صُنع السياسة العامة في فلسطين**

إن دور مراكز الأبحاث في المجتمعات المتقدمة لم يعد دوراً هامشياً بل أصبح دوراً أساسياً خاصةً بالنسبة لصانع القرار أو كبار المسؤولين، حيث لايوجد لديهم وقت كافي أو معرفة متخصصة في بعض المجالات أو القضايا موضع القرار أو رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية او الأمنية أو غيرها.

في هذا الإطار لا يختلف الحال بالنسبة لفلسطين عن باقي المجتمعات الأخرى من ناحية الدور الذي يمكن أن تؤديه مراكز الفكر في صنع السياسات العامة وفي هذا الإطار يتكون دور مراكز الفكر الفلسطينية في صُنع السياسة العامة داخل المجتمع الفلسطيني من عدة مسارات:

**المسار الأول: التدخل في السياسات العامة**

نظراً لقلة الوقت الكافي لدى صنّاع القرار أو كبار المسؤولين، أو قلة المعرفة المتخصصة في بعض المجالات، أو القضايا موضع القرار، أو رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها، فإن مراكز الأبحاث تتدخل وتقوم بإجراء الإعمال البحثية بدلاً منهم. في هذا الإطار يشير هوارد إلى أن مراكز الأبحاث تلعب دوراً مهماً في تقديم الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية بالإعتماد على أبحاثهم في ترشيد السياسات العامة، أو تميل إلى أن تلعب دور الدمج أو التوفيق عند إختلاف أو تنازع البيروقراطية الحكومية حول إعداد سياسة معينة، وتكون تلك الأطراف غير موحدة أو متوافقة في سياساتها مواقفها ورؤاها، فتقوم عادة مراكز الأبحاث بدور توفيقي بين تباين هذه المواقف وسياساتها أو أرؤاها.[[37]](#footnote-37)

ومن الأدوار المهمة التي يمكن أن تلعبها مراكز الابحاث في التدخل في صنع السياسات أن تكون قناة إتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين الشخصيات السياسية أو كبار المسؤولين، خاصة الأطراف أو الشخصيات الخارجية أو الدولية، وذلك للتعرف على أطروحاتهم او آرائهم السياسية وطبيعة إهتمامهم، وذلك بهدف معرفة إتجاهاتهم السائدة في مجال قضايا اقتصادية أو سياسية أو غيرها، أو دعوة مثل تلك الشخصيات للمشاركة في المؤتمرات أو الندوات التي تعقدها هذه المراكز البحثية.[[38]](#footnote-38)

فعلى سبيل المثال دعا المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات) وفداً من الفصائل الفلسطينية بالتعاون مع مبادرة إدارة الأزمات الفلندية بهدف مناقشة عدة مقترحات عملية لإزالة العراقيل التي تحول دون إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.[[39]](#footnote-39)

في هذا الإطار يشكل مركز القدس نموذجاً هاماً لترجمة المنشورات الصادرة عن الدولة الإسرائيلية وتقديمها للرأي العام الفلسطيني، أو للمسئولين الفلسطينيين في شكل تقارير مترجمة في مواضيع مختلفة قد تكون ذو طابع سياسي، أو اقتصادي، أو أمني وتقديمها للراي العام الفلسطيني، أو المسئولين الفلسطينيين في شكل مادة إعلامية، إلى جانب ذلك يقدم المركز الفلسطيني للأبحاث ودراسة السياسات العديد من الإصدارات البحثية سواء فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، أو دراسة المشروع الصهيوني، أو دراسة المنظومة العربية أو الدولية.

إلى جانب ذلك تشكل مراكز الأبحاث مصدراً مهماً للمعلومات والمعرفة للمسئولين وصانعي القرار، فقد تؤدي أحياناً دور النخبة المعولمة[[40]](#footnote-40)\* التي تسعى دوماً لتقديم الخدمات الاستشارية للقطاع الحكومي ومؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الانجاز والقرار، حيثُ أن المراكز البحثية عادةً ما تتوفر لها مجموعة أو شبكة من الخبراء أو الباحثين الذين يملكون القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة لصناع القرار أو المسئولين عند الحاجة.

فعلى سبيل المثال قد يتم تكليف باحثين متخصصين من مراكز فلسطينية لإعداد تقارير مختصرة لصناع القرار والقيادات العليا حول قضايا معينة منها تتعلق بالمفاوضات الفلسطينية، أو عملية السلام، أو طرح مشروع إنهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية. فعلى سبيل المثال المبادرة التي قدمها مركز مسارات لإنهاء الإنقسام الفلسطيني من خلال الضغط على شخصيات فلسطينية موثوقة لضمان تنفيذها.[[41]](#footnote-41)

**المسار الثاني: ترتيب الأولويات**

تعتمد الحكومة الفلسطينية أو بعض المسؤولين فيها على بعض المراكز البحثية المقربة من صناع القرار، أو على بعض الخبراء والباحثين العاملين فيها لإجراء المقابلات الإعلامية، وذلك للتعبير عن رسائل فورية، أو إشارات دبلوماسية غير مباشرة، أو للتعبير عن مواقف استباقية معينة إلى بعض الأطراف حول قضايا جدلية أو أزمات سياسية.

في هذا الاطار تستضيف الفضائيات الاعلامية بعض العاملين في مراكز الابحاث الفلسطينية، منهم على سبيل المثال هاني المصري[[42]](#footnote-42)\*، عمر شعبان[[43]](#footnote-43)\*، بهدف تقديم إشارات سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية، للشارع الفلسطيني، أو حتى في غالبية الاحيان التعبير عن مواقف أما أن تكون جديدة وجدلية تهم الشارع الفلسطيني مثل: مسألة المصالحة الفلسطينية، وقضية الضمان الاجتماعي مؤخراً التي أثارت جدلاً إعلامياً وسياسياً على كافة الأطر والمستويات داخل المجتمع الفلسطيني.

أهمية إعتماد الحكومة الفلسطينية على بعض الخبراء أو العاملين في التعبير عن بعض القضايا أو الأزمات السياسية التي تحدث داخل الشارع الفلسطيني، إنما ينمُ عن أهمية تلك المراكز ومصداقيتها أمام الراي العام الفلسطيني، إلى جانب قدرتها على مواكبة كافة التطورات السياسية والاجتماعية وإيصالها للشارع الفلسطيني بكفاءة ومهنية إلى حدٍ ما.[[44]](#footnote-44)

**المسار الثالث: الوعي السياسي**

في مسألة الوعي السياسي هنالك أمرين في غاية الأهمية: أولهما طبيعة البرامج والدراسات والمقالات البحثية التي تصدرها تلك المراكز، والتي بجب أـن تكون في الغالب ملامسة للواقع المحلي بكل تفاصيله وحيثياته، وهذا فعلاً ما تطبقه بعض المراكز البحثية في فلسطين سواء مركز بال ثنيك للدراسات الإستراتيجية، مركز مسارات، ومعهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية وغيرها التي تحرص دوماً على أن تكون أنشطتها متعددة ومتنوعة وليست محصورة في إتجاه واحد. ثانيهما: طبيعة الشخوص العاملين في المؤسسات البحثية والذين يقع عليهم عبء ثقيل في في تطوير تلك البرامج والدراسات البحثية بحيث تصل لصناع القرار والمسؤولين في الشأن الفلسطني بطريقة أـكثر مهنية وواقعية. علاوة عما سبق لا ينحصر الوعي السياسي في المثالين السابقين، بل قد يتعدى في تعاطي المجتمع المحلي مع مخرجات تلك البرامج من حيث جودتها وكفاءتها وأهميتها على أرض الواقع، في خلق برامج جديدة أكثر حيوية وإنتاجاً كما هو متعارف عليه سابقاً بأن أغلب المراكز البحثية تركز على دراسات المرأة، والشباب بشكل عام. ليتعدى ذلك فيما بعد إلى دراسة موضوعات جديدة وحيوية مثل بناء القدرات الإستراتيجية للمؤسسات الأهلية في فلسطين، تعزيز التثقيف المتبادل، فلسفة وثفافة اللاعنف، بناء القدرات.

إن دراسة مثل تلك الموضوعات وتبينها من قبل بعض مراكز الفكر ستؤدي فيما بعد سواء على المدى القريب، أو الطوبل إلى إحداث تغيير مهم في الشارع الفلسطيني، خاصة في مجال زيادة الوعي السياسي للمواطنين والخروج عن النمط التقليدي المتعارف عليه، أو في كيفية تعاطي صانع القرار الفلسطيني مع تلك المواضيع خاصة في الممارسة الميدانية.

**ثانياً: تأثير مراكز الأبحاث في صنع السياسات العامة في فلسطين**

ويمكن تلخيص أهم أشكال وطرق وتأثير مراكز الأبحاث بما يلي:

1. **الأنشطة العلمية والتفاعلية**

يتمثل هذا النوع من الأنشطة في عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول قضايا تقع ضمن اهتمام المسؤولين وصناع القرار، وعادةً المشاركين في هذه الأنشطة تفتح المجال للحوار أو النقاش المباشر بين الباحثين أنفسهم، أو مع المشاركين من المهتمين من صناع القرار والمسئولين. فمثل تلك الأنشطة العلمية عادة ما تثري النقاش، وتسهم في توليد الأفكار والاقتراحات الجديدة، والتعرف على الاتجاهات العامة لدى الباحثين والخبراء حول القضايا موضوع المؤتمر أو الندوة من جهة أخرى.

1. **الحلقات البحثية واللقاءات المغلقة**

هي تدخل ضمن الأنشطة البحثية التفاعلية، لكنها عادةً تكون بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء أو المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا معينة أو إعداد سياسات عامة. وعادةً نتائج هذه الدراسة لا تنشر أو ينشر منها ما هو يخدم أهداف إعداد الدراسة أو صانعي القرار فقط.[[45]](#footnote-45)

**ج. وسائل الإعلام**

عادةً ما تستقطب وسائل الإعلام الفلسطينية خاصةً الفضائيات التلفزيونية والصحافة والباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث للإطلاع على آراءهم، وتحليلهم العلمي حول بعض القضايا الساخنة أو الأزمات السياسية، أو القضايا أو السياسات الحكومية مثار الجدل لدى الرأي العام.

استقطاب وسائل الإعلام للباحثين والخبراء العاملين في المراكز البحثية غالباً ما يلعب دوراً مهماً في صناعة أو صياغة أو تعديل مواقف واتجاهات الرأي العام، وهو ما يشكل في بعض الأحيان ضغوطاً على صانع القرار لتعديل سياساته، أو توجيهاً إيجابياً له.[[46]](#footnote-46)

إن استضافة القنوات الإعلامية للخبراء السياسيين والمحللين عبر قنواتها الإعلامية يهدف في إطار تعديل المواقف، أو صياغة بعض الاتجاهات السياسية القائمة، أو الضغط على صانع القرار الفلسطيني في تعديل سياساته خاصة في بعض القضايا السياسية الحساسة كمسألة الانقسام الفلسطيني، وتحقيق الوحدة الوطنية، ورفع العقوبات عن قطاع غزة، ومؤخراً مسألة الضمان الاجتماعي، وغيرها من المسائل السياسية التي تلعب دوراً مهماً لدى كلاً من المحللين وصناع القرار السياسي في الشأن الفلسطيني.

**د. النشر العلمي والمؤلفات العلمية**

من ضمن الإهتمامات الإساسية وأولويات مراكز الأبحاث هي النشر العلمي، وهو يشكل المخرجات أو المنتوج العلمي الذي يستهدف مراكز الدراسات والأبحاث. لكن تأثير مراكز الابحاث والدراسات يكون من خلال إعتماد الدراسات والأبحاث والكتب العلمية في عملية التأليف والنشر كجزء من عملية البحث العلمي، بالإستفادة من مطبوعات ومنشورات مراكز الأبحاث في كثير من الإحيان في العملية التدريسية لطلبة الجامعات في مؤسسات التعليم العالي.[[47]](#footnote-47)

أما على الصعيد الفلسطيني هناك العديد من المراكز البحثية التي تسعى دوماً لإصدار العديد من الكتب البحثية وإصدار الدراسات العلمية والتقارير الدورية بصورة مستمرة، واستخدمها في الدورات التدريبية أو التدريس الجامعي منها مركز مسارات" المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية". والذي صدر العديد من الكتب والدراسات العلمية منها: دور المرأة في النظام السياسي والحورات الوطنية والمصالحة المجتمعية، الشباب الفلسطيني من الحركة إلى الحراك، وغيرها من المواضيع المتنوعة ذات الصلة بالشأن الفلسطيني سواء على الجانب السياسي أو الاجتماعي، أو الثقافي التنموي.

عموماً إن نفوذ وتاثير مراكز الأبحاث والدراسات يعتمد على طبيعة القضية موضع الدراسة وتعقيداتها، وعلى طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية، وما يتعلق بها من مستوى الحريات والنمط الثقافي وغيرها، وعلى توقيت العمل في الدراسة وإنجازاها وعلى توفر التمويل اللازم للدراسات مع مستوى الاستقلالية، بالإضافة إلى أهمية ودور الجهة الداعمة والمنفذة للدراسات التي تعمل على إنجازها مراكز الدراسات والأبحاث.[[48]](#footnote-48)

**ثالثاً: مشكلات مراكز الأبحاث والدراسات في فلسطين**

1. **التمويل**

تلعب هذه الإشكالية دوراً محورياً في سياسات المراكز وإستقلاليتها العلمية والسياسية، وكذلك في تحديد أجندتها البحثية، وأحياناً أخرى في إختيار مستوى أو نوعية الخبراء أو الباحثين، أيّ مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث والدراسات.

فالتمويل يعد عنصرً أساسياً لتهيئة الباحث نفسياً للعمل، لذا فإن إجراءات الحصول على الأموال المطلوبة يجب أن تكون ميسورة، إلا أن معظم الباحثين إن لم يكن جميعهم يجدون صعوبة في توفير التمويل الضروري لعملهم بما يحتاجه البحث من موارد وأجهزة وجمع معلومات وتحليلها، وربما تعبئة استمارة الدراسة وإجراءات تجارب، مما يحتاج إلى مصروفات ومساعدة أفراد في إجراءات البحث أو الفنيين الذين يمكن ان يعملوا على صيانة المختبرات وتجهيزها، للعمل وللحيلولة دون إهدار الوقت والجهد والكلفة.[[49]](#footnote-49)

1. **الإغلاق وعدم التواصل بين الباحثين ومؤتمرات البحث العلمي في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة.**

نتيجة لسياسة الإغلاق المحكم التي تفرضها السلطة الإسرائيلية على المدن الفلسطينية في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة، تؤدي بشكلٍ أو بأخر إلى إعاقة التواصل بين الباحثين الفلسطينيين وغيرهم من الباحثين الآخرين، فضلاً عن سياسة المنع الممنهجة من قبل إسرائيل في منع بعض الباحثين من السفر للخارج، خاصة وأن منهم يعمل في المجال الأكاديمي، أو مديراً لمركز الدراسات والأبحاث، فضلاً عن إغلاق قطاع غزة وفصله عن العالم الخارجي مما يحرم العديد من الباحثين من فرصة تقديم أوراق علمية، أو عقد مؤتمرات أو ندوات مشتركة بينه وبين الجامعات الاخرى.

**ج. ضعف البيئة المولدة للإبداع والكفاءات**

نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي يهمن على مقدرات وثروات الشعب الفلسطيني، والسيطرة المطلقة على كافة الموارد والإمكانيات، وعدم السماح بدخولها للمؤسسات العلمية، أو فرض إشتراطات لشرائها، إلى جانب الإنقسام الفلسطيني الذي أضعف بشكل مباشر البيئة المولدة للإبداع في كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الإعتقالات التعسفية، ومنع السفر، أو الحرمان من الوظيفة مما تشكل عائقاً مباشراً في ضعف البيئة الفلسطينية المنتجة للأفكار الجديدة، والغير قادرة على إعداد السياسات العامة للمؤسسات الفلسطينية بشكل أكثر مهنية وعلمية.

**د. قناعة صاحب القرار بالمراكز الأجنبية**

تشكل هذه نقطة تحدياً مهماً بالنسبة لصانع القرار خاصة فيما يتعلق بالتعامل المباشر مع المرا كز الأجنبية على اعتبار أنها تشكل طرحاً علمياً دقيقاً، وأكثر مهنية ومصداقية من المراكز المحلية، كونها مسيسة في غالبيتها وتتبع لأجندات سياسية داخلية وخارجية. حيث شكلت هذه النقطة ما نسبته 75% ويعود ذلك إلى قناعة صانع القرار بأن تلك الدراسات أكثر مهنية ومصداقية.[[50]](#footnote-50)

**ذ. عدم اهتمام المجتمع المحلي بالمنتجات البحثية الصادرة عن مراكز الدراسات والأبحاث**

يعود عدم اهتمام المجتمع المحلي الفلسطيني بالمنتجات البحثية الصادرة عن تلك المراكز إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية والثقافية التي يتربى عليها جيل من الدراسيين والباحثين الذين لا يدركون معناها إلا في وقت متأخر خاصة بعد الدراسة في الجامعة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تشجيع الاهتمام بمراكز الأبحاث والعمل على تنميتها يقع على عاتق مؤسسة البحث العلمي في فلسطين والتي من المفترض أن تنمي ذلك من خلال اعتماد كتب منهجية علمية مقررة مثلها مثل الرياضيات، اللغة العربية، واللغة الانجليزية، مع دراسة مستمرة لتلك المراكز البحثية حتى يتم إدراك طبيعة الوظائف والإعمال التي يشغلوها حتى يكونوا قادرين مستقبلاً على معرفة الآليات والمنهجيات العلمية اللازمة لهم.

لذلك لابد أن يتم تطوير هذا المجال في داخل مجتمع ما، إلا بعدما يعي ذلك المجتمع حاجته له، وهذا ما لم يحصل في مجتمعنا الفلسطيني عندما قام بدعم إنشاء جامعاته المحلية، فهو لم يعتبرها مؤسسات بحثية، ولم يتطلب منها القيام بتنشيط مجال البحث العلمي، وإنما كانت بالنسبة له مؤسسات تدريس تستهدف بالأساس تقليص ترحيل الشباب الفلسطيني عن أرضه.[[51]](#footnote-51)

**الخاتمة:**

وجود المراكز الفكرية وإنتشارها يعد مؤشراً للمنجزات الحضارية والنهضوية والثقافية، وعنواناً للتنمية ورسم السياسات وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية نحو نهوض الأمم وتقدم الشعوب بما يدعم عمليات صنع القرار ورسم السياسات وتحقيق الاستراتيجيات.

مؤسسات الأبحاث والدراسات ليست مؤسسات ربحية أو مشابهة لجماعات المصالح، بل أن هدفها الرئيس هو البحث والدراسات وليس الضغط والنفوذ، وهذا ما يعطي لمؤسسات الفكر دورها العلمي بإعتبارها منظمات بحثية هدفها الأساسي هو توفير الأبحاث والدراسات التي تتعلق بالقضايا والسياسات العامة للدولة والمجتمع، إضافة إلى تجسير الفجوة بين المواطن والمجتمع، وربط كل منهما بالأخر في إطار تبادل الخبرات والمنافع فيما بينهما.

خصوصية الحالة الفلسطينية ووقوعها تحت الإحتلال الإسرائيلي تارة، وفقدان معالم سيادية مستقلة للمؤسسات الفلسطينية تارةً أخرى، والتبعية المطلقة للجهات المانحة في تمويل بعض المراكز البحثية، بل الإشتراطات المقيدة، ساهمت بشكلٍ أو بأخر في تبني بعض المراكز البحثية رؤى وافكار مغايرة للواقع، بل جعل منها في غالبية الإحيان مؤسسات خدماتية نفعية فقط.

نفوذ وتأثير مراكز الأبحاث والدراسات داخل المجتمع الفلسطيني يعتمد على طبيعة القضية موضع الدراسة وتعقيداتها، وعلى طبيعة البيئة السياسية والاجتماعية، وعلى توقيت العمل في الدراسة وإنجازها، وعلى توفير التمويل اللازم للدراسات مع مستوى الإستقلالية، بالإضافة إلى أهمية ودور الجهة الفاعلة والمنفذة للدراسات التي تعمل على إنجازها مراكز الدراسات والأبحاث.

سياسة الإغلاق والحصار المتواصل من قبل السلطات الإسرائيلية أمام تنقل الباحثين الفلسطينين من مناطقهم الفلسطينية للخارج، إلى جانب غياب البيئة المشجعة على البحث العلمي، تعتبر تحدياً وعائقاً أمام العديد من الباحثين في تطوير قدراتهم العلمية، مما يسود بين الباحثين حالة من اللامبالاة وعدم الإهتمام، مما ينعكس سلباً على إنتاجهم العلمي والفكري في كافة المجالات.

**قائمة المراجع:**

**أولاً: الكتب العلمية**

أبو فخر، صقر. (2018). دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صنع القرار (قضية فلسطين نموذجاً). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

بدر، أحمد. (1982). أصول البحث العلمي ومناهجه. الطبعة الخامسة. مصر: دار المعارف.

بدران، عدنان. (1985). دور التعليم العالي في تهيئة الإنسان العربي للعطاء. ورقة عمل قدمت للندوة الفكرية (تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي) التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع مؤسسة عبد الحميد شومان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجرباوي، علي. (1986). الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع. القدس: جمعية الدراسات العربية.

 الخزرجي، ثامر. (200). النظم السياسة الحديثة والسياسات العامة. الأردن: دار المجدلاوي.

أندرسون، جميس. (1999). صنع السياسة العامة. ترجمة: عامر الكبيسي. ط.1. عمان: دار المسيرة.

عبد الغني، مصطفى. (2007). المستشرقون الجدد (دراسة في مراكز الأبحاث الغربية). الطبعة الأولى. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

محمود، خالد. (2013). دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات.

محمود، خالد. (2013). مراكز البحث العلمي في الوطن العربي. الطبعة الأولى. لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات.

 معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. (2016). واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات في الأراضي الفلسطينية بالتطبيق على قطاع غزة. غزة: فلسطين.

هلال، علي. (2005). دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في ترشيد القرار. ورقة مقدمة في مؤتمر دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: "التحديات والأفاق". مركز الخليج العربي بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، 23/24/11/2005م.

**ثانياً: المجلات العلمية**

الأوقاتي، بسمة. (2009). "مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي". مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية. العدد: 2. المجلد: 1.

الخزاندر، سامي. الأسعد، طارق. (2012). "دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة". مجلة دفاتر السياسة والقانون. العدد: 6.

قاعود، يحيى. (2016). مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية: الواقع والمأمول. مجلة مركز التخطيط. العدد: 52-53.

**ثالثاً: الرسائل العلمية**

زواوي، كريمة. (2014). دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية. رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي.

الطاهر، الزاوي. (2015). دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة في العالم العربي. رسالة ماجستير: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

طياب، أحمد. (2006). دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر. رسالة ماجستير: جامعة بن يوسف بن خدة.

**رابعاً: المواقع الالكترونية**

جامعة القدس تعقد مؤتمر الصحة العامة في عيون الباحثين الجدد بمشاركة وزارة الصحة في جامعة القدس. (2016). الموقع الالكتروني: <https://www.alquds.edu/en/21>

جامعة النجاح تعقد مؤتمراً بعنوان: "أولويات في أبحاث الصحة في فلسطين". (2018). الموقع الالكتروني:

https://www.najah.edu/ar/community/community-news/2018/10/09/jm-lnjh-tnzwm-mwtmran-b-nwn-wlwyt-fy-bhth-lsh-fy-flstyn

دنيا الوطن. مسارات ينهي عاماً حافلاً بالإنجازات ويواصل العمل ضمن خطته الإستراتيجية الخمسية. نشر بتاريخ (1\_4\_ 2018).

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/04/01/1133293.html>

سوا" وكالة الإنباء الفلسطينية المستقلة". (2018). مركز مسارات يقدم مبادرة لإنهاء الانقسام الفلسطيني. نشر بتاريخ: 22/7/2018)

https://palsawa.com/post/158001/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A

المركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية. (2018). "قيادات فصائل وشخصيات مستقلة تشارك في حوار غير رسمي حول سبل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة: مونترو: سويسرا. <https://www.masarat.ps/article/1836/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7>

مركز بحوث الطاقة في جامعة النجاح الوطنية. (2018). نابلس: الضفة الغربية. الموقع الالكتروني:

<http://www.5toi.eu/ar/project>

النويري، خالد. (2015). دليل مراكز البحث العلمي والجمعيات البحثية الخاصة.

<http://www.mohe.ps/research/viewer/page/447/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84->

وحدة الأبحاث والطاقة البيئية المتجددة. (2018). الخليل: الضفة الغربية. الموقع الالكتروني:

<http://www.hebron.edu/index.php/reu.html>

1. بدر، أحمد.(1982). **أصول البحث العلمي ومناهجه.** الطبعة الخامسة. مصر: دار المعارف. ص16. [↑](#footnote-ref-1)
2. زواوي، كريمة.(2014). ***دور غرف التفكير في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية.*** رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي. ص11. [↑](#footnote-ref-2)
3. محمود، خالد.(2013). **مراكز البحث العلمي في الوطن العربي.** الطبعة الأولى. لبنان: مركز نماء للبحوث والدراسات. ص31. [↑](#footnote-ref-3)
4. عبدالغني، مصطفى.(2007). **المستشرقون الجدد( دراسة في مراكز الأبحاث الغربية). ا**لطبعة الأولى. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ص16. [↑](#footnote-ref-4)
5. محمود، خالد. (2013**). دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي" الواقع الراهن وشروط الأنتقال إلى فاعلية أكبر".** الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص5،6. [↑](#footnote-ref-5)
6. الخزرجي، ثامر.( 2004). **النظم السياسة الحديثة والسياسات العامة**. الأردن: دار المجدلاوي. ص27. [↑](#footnote-ref-6)
7. أندرسون، جميس.( 1999**). صنع السياسة العامة.** ترجمة: عامر الكبيسي. ط.1. عمان: دار المسيرة. ص15. [↑](#footnote-ref-7)
8. طياب، أحمد. (2006). ***دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر***. رسالة ماجستير: جامعة بن يوسف بن خدة. ص7. [↑](#footnote-ref-8)
9. الأوقاتي، بسمة.(2009). ***" مؤسسات مخازن التفكير ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي". مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية.*** العدد: 2. المجلد: 1. ص142. [↑](#footnote-ref-9)
10. الطاهر، الزاوي. (2015). ***دور مراكز الأبحاث والدراسات في صنع السياسة العامة في العالم العربي..*** رسالة ماجستير: جامعة قاصدي مرباح ورقلة. ص15،16. [↑](#footnote-ref-10)
11. الطاهر، الزاوي. مرجع سابق. ص16. [↑](#footnote-ref-11)
12. المرجع نفسه. ص16. [↑](#footnote-ref-12)
13. الخزاندر، سامي. الأسعد، طارق. (2012*).*"**دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة**".*مجلة دفاتر السياسة والقانون.* العدد.السادس. .ص6. [↑](#footnote-ref-13)
14. محمود، خالد. (2013). **دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الإنتقال إلى فاعلية أكبر**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات. ص25. [↑](#footnote-ref-14)
15. الطاهر، الزاوي. مرجع سابق. ص26. [↑](#footnote-ref-15)
16. محمود، خالد. المرجع السابق. ص26. [↑](#footnote-ref-16)
17. الطاهر، الزاوي. مرجع سابق. ص25. [↑](#footnote-ref-17)
18. المرجع نفسه. ص25. [↑](#footnote-ref-18)
19. هلال، علي. (2005). ***دور مراكز البحوث السياسية والاستراتيجية في ترشيد القرار***. ورقة مقدمة في مؤتمر دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: "التحديات والأفاق". مركز الخليج العربي بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، الشارقة، 23/24/11/2005م. ص17. [↑](#footnote-ref-19)
20. الطاهر، الزاوي. مرجع سابق. ص11. [↑](#footnote-ref-20)
21. المرجع نفسه، ص14. [↑](#footnote-ref-21)
22. زاندر، سامي. الأسعد، طارق. مرجع سابق. ص9. [↑](#footnote-ref-22)
23. أبو فخر، صقر. (2018**). دور مراكز التفكير الإقليمية في عملية صنع القرار (قضية فلسطين نموذجاً).** بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ص8. [↑](#footnote-ref-23)
24. قاعود، يحيى.( 2016). **مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية: الواقع والمأمول.** *مجلة مركز التخطيط.* العدد: 52-53. ص154. [↑](#footnote-ref-24)
25. قاعودـ يحيى. المرجع السابق. ص154. [↑](#footnote-ref-25)
26. النويري، خالد. (2015). دليل مراكز البحث العلمي والجمعيات البحثية الخاصة. http://www.mohe.ps/research/viewer/page/447/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84- [↑](#footnote-ref-26)
27. كوستانيني، جيان وآخرون. المرجع السابق. ص47 [↑](#footnote-ref-27)
28. المرجع نفسه. [↑](#footnote-ref-28)
29. مركز بحوث الطاقة في جامعة النجاح الوطنية.(2018). نابلس: الضفة الغربية. الموقع الالكتروني:

http://www.5toi.eu/ar/project- [↑](#footnote-ref-29)
30. وحدة الأبحاث والطاقة البيئية المتجددة. (2018). الخليل: الضفة الغربية. الموقع الالكتروني:

http://www.hebron.edu/index.php/reu.html [↑](#footnote-ref-30)
31. كوستانيني، جيان وآخرون. المرجع السابق. ص46 [↑](#footnote-ref-31)
32. جامعة القدس تعقد مؤتمر الصحة العامة في عيون الباحثين الجدد بمشاركة وزارة الصحة في جامعة القدس. (2016). الموقع الالكتروني: https://www.alquds.edu/en/21- [↑](#footnote-ref-32)
33. جامعة النجاح تعقد مؤتمراً بعنوان: "أولويات في أبحاث الصحة في فلسطين". (2018). الموقع الالكتروني: https://www.najah.edu/ar/community/community-news/2018/10/09/jm-lnjh-tnzwm-mwtmran-b-nwn-wlwyt-fy-bhth-lsh-fy-flstyn/ [↑](#footnote-ref-33)
34. دنيا الوطن. مسارات ينهي عاماً حافلاً بالإنجازات ويواصل العمل ضمن خطته الإستراتيجية الخمسية. نشر بتاريخ (1\_4\_ 2018). https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2018/04/01/1133293.html [↑](#footnote-ref-34)
35. \* إحدى البرامج الرئيسية لمركز الميزان لحقوق الإنسان. للاستزادة أكثر يمكن النظر للرابط الالكتروني: http://www.mezan.org/page/4/%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%AC+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2 [↑](#footnote-ref-35)
36. \*تعزيز المشاركة الوطنية الواعية للشباب الفلسطيني بالشأن الوطني العام، من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات الخاصة، وتقنيات الدراسات المستقبلية، وإنتاج وتطوير أوراق تحليل السياسات، وأوراق تقدير الموقف، وأوراق الحقائق، بمجالاتها المختلفة المرتبطة بالقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة. [↑](#footnote-ref-36)
37. **Howard j.Wiarda, Op. Çit, p97.** [↑](#footnote-ref-37)
38. الخزاندر، سامي. الأسعد، طارق. المرجع السابق. ص16. [↑](#footnote-ref-38)
39. المركز الفلسطيني لابحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية.( 2018). "قيادات فصائل وشخصيات مستقلة تشارك في حوار غير رسمي حول سبل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة: مونترو: سويسرا. https://www.masarat.ps/article/1836/%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%B3%D8%B1%D8%A7--- [↑](#footnote-ref-39)
40. \*تتكون النخبة الفلسطينية المعولمة من شريحة كبيرة من قادة المنظمات غير الحكومية، والقادة المحليين للمنظمات غير الحكومية الدولية.نشات هذه النخبة من خلال تزايد دخول المنظمات الفلسطينية في صناعة المساعدات. تعكس النخبة المعولمة للمنظمات غير الحكومية العملية الأوسع، بما في ذلك الأطار الوطني الأشمل لعملية السلام، والمساعدات الاجنبية. [↑](#footnote-ref-40)
41. سوا" وكالة الإنباء الفلسطينية المستقلة". (2018). مركز مسارات يقدم مبادرة لإنهاء الانقسام الفلسطيني. نشر بتاريخ) 22/7/2018).https://palsawa.com/post/158001/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A [↑](#footnote-ref-41)
42. \*مدير مركز مسارات **Masarat** الفلسطيني لبحوث السياسات والدراسات الاستراتيجية. نشر العديد من المقالات والأوراق البحثية في صحف ومجلات فلسطينية وعربية، مثل الأيام و السفير. عمل سابقا مديرا عاما لقسم المطبوعات بوزارة الإعلام الفلسطينية وعضوا بلجنة الحوار في القاهرة عام 2009. [↑](#footnote-ref-42)
43. \*عمر شعبان هو مؤسس ومدير مؤسسة بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، وهي مؤسسة فكرية وبحثية مستقلة ليس لها انتماءات سياسية ومقرها غزة. وهو أيضًا محلل للاقتصاد السياسي في الشرق الأوسط، وكاتب ومعلق دائم في وسائل الإعلام العربية والدولية. وهو أحد مؤسسي المجموعات الفلسطينية لمنظمة العفو الدولية، ونائب رئيس مجلس الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة) وهي منظمة تعزز التمويل الأصغر في أوساط النساء، وعضو في معهد الحكم الرشيد. [↑](#footnote-ref-43)
44. الخزاندر، سامي. الأسعد، طارق. المرجع السابق. ص16. [↑](#footnote-ref-44)
45. الخزاندر، سامي. الأسعد، طارق. المرجع السابق. ص31. [↑](#footnote-ref-45)
46. المرجع نفسه. ص21. [↑](#footnote-ref-46)
47. الخزاندر، سامي. الأسعد، طارق. المرجع السابق. ص20. [↑](#footnote-ref-47)
48. المرجع نفسه. ص20. [↑](#footnote-ref-48)
49. بدران، عدنان. (1985). دور التعليم العالي في تهيئة الإنسان العربي للعطاء. ورقة عمل قدمت للندوة الفكرية (تهيئة الإنسان العربي للعطاء العلمي) التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية مع مؤسسة عبد الحميد شومان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 276. [↑](#footnote-ref-49)
50. معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية. (2016). واقع البيئة العامة لمراكز البحوث والدراسات في الأراضي الفلسطينية بالتطبيق على قطاع غزة. غزة: فلسطين. ص31. [↑](#footnote-ref-50)
51. الجرباوي، علي. (1986). الجامعات الفلسطينية بين الواقع والمتوقع. القدس: جمعية الدراسات العربية. ص40. [↑](#footnote-ref-51)